



الورع تركه كما يرشده اليه قوله من اتقى الشبهات
 ابي اخزم وما لم يظهر المجتهد فيه شي فهو باق على
 اشتباهه بالنسبة للعلماء وغيرهم ومثله ما لم
 يتنازعه شي مما مر لكن لم يتبين سبب حله ولا حرمة
 كشي وجده ببينه ولم يد رهل هو له او لغيره وتقوي
 الشبهة بان يكون هناك محذور من جنسه ويشك
 هل هو منه او من غيره وحينئذ اختلفوا فيما يوجب
 به ففعل حله لقوله صلى الله عليه وسلم الا في كل رايج
 الحرف فتركه موافقته والورع تركه لانه اعني الورع
 عند ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ومن تبعه ترك قطع
 من الحلال خوف الوقوع في الحرام وقيل بحرمته لانه
 يوقع في الحرام ولقوله صلى الله عليه وسلم الا في كل رايج
 الشبهات الحرف وقيل لا يقال فيه ولحدتها لانه صلى
 الله عليه وسلم اجعله فسيماهما قال الفرطبي والصواب
 الاول وقال المصنف الظاهر ان هذا الخلاف مفرع
 على الخلاف المعروف في الاستيقان ورود الشرع وفيه
 اربعة مذاهب والاصح الحرف لا يحكم فيها حمل ولا حرمة

كثير من الناس اي من حيث الحل والحرمة لخفا النص
 فيه لكونه لم ينقله الا القليل ولتعارض نصين فيه
 من غير معرفة المناخرا لعدم نص صريح فيه وانما
 يوحى من عموم او مفهوم او قياس وهذا يكثر لاختلاف
 افهام العلماء فيه او لاحتمال الامر فيه للوجوب والندبة
 والنهي للكرهية والحرمة ولتخو ذلك ومع هذا فلا
 يد في الامنة من عالم يوافق الحق قوله فيكون هو العالم
 بهذا الحكم وغيره يكون الامر مشتبهما عليه كما ياتي
 وخرج بالحيشية التي ذكرها علم من من حيث
 اشكال من لتردد من بين امور محتملة لان علمه
 كوفض مشتبهات يستلزم علم من هذه الحيشية
 اما النادر من الناس وهم الراشعون في العلم فلا يشبه
 عليهم ذلك لعالم من اي القسمين هو بنص او اجماع
 او قياس او استصحاب او غير ذلك فاذا تردد شي
 بين الحل والحرمة ولم يكن فيه نص ولا اجماع المجتهد
 فيه المجتهد واخذ باحدهما بالليل الشرعي فيصير
 مثله وقد يكون دليله غير خال عن الاحتمال فيكون

الورع